الأمم المتحدة
S/RES/2186 (2014)
مجلس الأمن
Distr.: General
25 November 2014

القرار ٢١٨٦ (٢٠١٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٣٢١ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/603) ورسالته المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/805) وبما ورد فيهما من توصيات، وإذ يشيد بمساعي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة غينيا - بيساو في تحديد أولوياتها الوطنية بعد عودة النظام الدستوري،

وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، ويؤكد أهمية الحوكمة الشاملة للجميع ودورها الأساسي في إحلال السلام الدائم في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويتولى زمامها البلد، وباحترام النظام الدستوري، وإصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدل، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات المعنية في غينيا – بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار في الأجل القصير والمتوسط والطويل من خلال إبداء التزامها بوضوح وإجراء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول ناجعة ومستدامة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، بما ييسر تنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يؤكد أهمية السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وينوه إلى أهمية إشراك جميع مواطني غينيا – بيساو في عملية المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحقيق العدالة وبسط سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لبسط سيطرة الجهاز المدني وتحقيق إشرافه فعليا على قوات الدفاع والأمن، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يحول دون أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ومواصلة السعي إلى تحقيق التنمية، ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها في غينيا – بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو)،

وإذ يحيط علما برغبة السلطات الجديدة في غينيا – بيساو في أن تحافظ على وجود البعثة في الميدان لكي تدعم تنفيذ الإصلاحات وتعزز الثقة في صفوف الشركاء الدوليين،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه حيال التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، ويدعو حكومة غينيا – بيساو إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والموثوقية في جميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية، ومحاسبة مرتكبيها على أفعالهم،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه الشديد من الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على الاستقرار، ويعيد تأكيد ضرورة التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي باتباع نهج يقوم على المسؤولية الواحدة والمشتركة،

وإذ يؤكد أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا – بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل الانتهاكات التي تطال

النظام الدستوري والأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحديث الخطة الوطنية التي تدوم ثلاث سنوات من أجل محاربة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتي أعدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، ولتحديد مجالات أولوية جديدة بناء على ذلك،

وإذ يكرر تأكيد أهمية استمرار الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين في دعم جهود بسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا - بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدل، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة،

وإذ يشيد بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

وإذ يشدد على الحاجة الملحّة للإبقاء على قدرات مستمرة للتقييم في غينيا - بيساو ومواصلة دعم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات،

وإذ يشدد أيضا على الحاجة إلى زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية في سبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، لا سيما من خلال تبادل المعلومات،

وإذ يؤكد على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٤)، وإذ يرحب بما تقوم به البعثة من عمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في هذه المجالات في غينيا - بيساو، ويؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

وإذ يدين حالات الصيد غير المشروع وغير المرخص به في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وكذلك الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مما يقوِّض إمكانيات التنمية الاقتصادية في البلد،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة أن يواصل شركاء غينيا - بيساو تنسيق عملهم بشكل فعال ووثيق للمساعدة على إيجاد حلول لما تواجهه البلاد من مصاعب سياسية وأمنية وإنمائية، وإذ يرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو من أجل عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة بالتشاور الوثيق مع الشركاء الإنمائيين الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين بغية تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الأولويات الإنمائية للبلد، ومنها برنامج الحكومة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي يتضمن أولويات فورية وطويلة الأجل،

وإذ يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ويرحب بالحوار بين لجنة بناء السلام وغينيا - بيساو،

وإذ يرحب أيضا بإعادة تفعيل فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو وباجتماعه العاشر الذي عقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

وإذ يقر بضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز الحوار الوطني المتعدد المستويات سعيا لتحقيق السلام والمصالحة،

وإذ يؤكد من جديد أهمية أن تكون جميع الدول الأعضاء على أهبة للكشف عن حالات الإصابة المحتملة بفيروس إيبولا ومنعها والتصدي لها والتخفيف من حدتها داخل الحدود وعبرها، وإذ يشير إلى اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) التي تهدف إلى تحسين قدرات جميع البلدان على كشف العناصر المهددة للصحة العامة وتقييمها والإبلاغ عنها والتصدي لها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو:

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لفترة ٦ أشهر اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، ليقوم بما يلي:

(أ) دعم إجراء حوارٍ سياسي شامل للجميع وعمليةٍ للمصالحة الوطنية تيسيراً للحكم الديمقراطي؛

(ب) المساعدة على تدعيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة، وتكون قادرة على الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(هـ) مساعدة السلطات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام تمشياً مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ح) العمل مع لجنة بناء السلام على دعم أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو؛

(ط) المساهمة في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو؛

٢ - يكرر تأكيد مطالبته أجهزة الأمن والدفاع بالخضوع التام لسيطرة الجهاز المدني؛

٣ - يحث سلطات غينيا - بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب، والشروع في التحقيقات من أجل تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة، واتخاذ إجراءات لحماية الشهود على نحو يكفل مراعاة الأصول القانونية؛

٤ - يرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة الديمقراطية الشرعية في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد؛

٥ - يشجع الجهود المبذولة دعماً لإصلاح قطاع الأمن باعتباره عنصراً حاسماً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في غينيا - بيساو، ويشجع العمل المنسق الذي يقوم به جميع شركاء غينيا - بيساو دون الإقليميين والإقليميين والدوليين المعنيين في هذا المجال من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

٦ - يطلب إلى سلطات غينيا - بيساو أن تقوم باستعراض واعتماد وتنفيذ تشريعات وآليات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بصورة أكثر فعالية، وبخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال، وأن تقوم في هذا السياق بتقديم دعم إضافي إلى وحدة الجريمة عبر الوطنية المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛ ويحث كلا من سلطات غينيا - بيساو، وجهازي الأمن والدفاع لديها على إبداء التزامهم الكامل بمكافحة الاتجار بالمخدرات، ويدعو الشركاء الدوليين إلى دعم ما يبذلونه من جهود؛

٧ - يشجع أعضاء المجتمع الدولي على تعزيز التعاون مع غينيا - بيساو لتمكينها من ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمياه الواقعة ضمن ولايتها الإقليمية، لا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛

٨ - يطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام مضاعفة الجهود لتحقيق مزيد من الكفاءة والاتساق والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة

في غينيا – بيساو بهدف الارتقاء إلى أقصى حد ممكن بفعاليتها الجماعية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بتزويد الممثل الخاص بأي معلومات تخص من له صلة بالاتجار بالمخدرات من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات تسهم في تشكيل خطر على السلام والاستقرار والأمن في غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

٩ – يدعو الممثل الخاص للأمين العام إلى إطلاع اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) على جميع المعلومات ذات الصلة، ولا سيما أسماء الأفراد الذين يستوفون المعايير المبينة في الفقرة ٦ والمذكورة بالتفصيل في الفقرة ٧ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

١٠ – يشدد على التحديات التي تطرحها مكافحة الاتجار بالمخدرات خلال البحث عن حلول للأزمة السياسية والاقتصادية العامة في غينيا – بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك مكتب الأمم المتحدة المتكامل للقدرات اللازمة في هذا الصدد، مع مواصلة تزويده بعنصر معني بمكافحة المخدرات يشمل الخبرات المناسبة؛

١١ – يشجع الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة تقديم الدعم التقني لغينيا – بيساو فيما يتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، ويدعوهم إلى زيادة دعمهم لمبادرة ساحل غرب أفريقيا والوحدة الانتقالية المعنية بالجريمة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأنشطة الاتجار بالمخدرات التي تهدد الأمن والاستقرار في غينيا – بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، ويشجعهم أيضا على الإسهام في دعم وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو، وفي دعم الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سعياً لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات في مرحلة ما بعد الانتخابات؛

١٢ – يرحب باعتزام سلطات غينيا – بيساو الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة في بروكسل في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥، ويشجع الدول الأعضاء على المشاركة فيه؛

١٣ – يحث غينيا – بيساو على تنفيذ التوصيات المؤقتة ذات الصلة الصادرة في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) بشأن تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤، وعلى قيادة أعمال تنظيم الأنشطة الوطنية للتأهب والتصدي وتنسيقها

وتنفيذها، حيثما وأيان وجدت ذلك مناسباً، وبسبل منها التعاون مع الشركاء الدوليين في الميدانين الإنمائي والإنساني، حسب المقتضى، ومنهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في إطار ولايته القائمة؛

١٤ - يتطلع إلى نتائج وتوصيات بعثة التقييم الاستراتيجي التي ستدرج في تقرير الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لكي ينظر في هذه التوصيات لإدخال التعديلات المناسبة على ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.